

(مترجمة)

العناوين:

- فرنسا تلغي ضريبة الوقود
- الدنمارك تخطط لعزل المهاجرين في جزيرة صغيرة
- قطر تترك أوبك

التفاصيل:

فرنسا تلغي ضريبة الوقود

لقد ضجت باريس بأسابيع من الاحتجاجات. وألقي باللوم في هذه الاحتجاجات على زيادة الضرائب على الوقود، لكنها تكشف أيضاً كيف أن الاستراتيجية الضريبية الأوسع للرئيس إيمانويل ماكرون قد حققت نتائج عكسية. ويقول المتظاهرون إن ارتفاع ضريبة الوقود هو القشة الأخيرة من الرئيس الذي تولى منصبه بعد أن وعد بإسعاف التراجع الاقتصادي، ولكن من وعدوا بذلك فضلوا أن يصبحوا أغنياء بدلاً من ذلك. حتى الاقتصاديون الذين يؤيدون تغيير ماكرون لسوق العمل والإصلاحات الهيكلية الأخرى ينتقدون الطريقة التي نفذ بها سياساته المالية، التي سيكون تأثيرها الأولي هو الإضرار بأفقر الأسر مع جعل الأغنياء أكثر ثراء. وقال تشارلز وايلورز أستاذ الاقتصاد في معهد الدراسات الدولية والتنمية في جنيف: "لدى الناس هذا الشعور بأن التكنوقراطيين في باريس يقومون بأشياء معقدة للسيطرة".

ولكن الآن اضطرت حكومة ماكرون إلى إلغاء الزيادة الضريبية وأجبرت على الإعلان في خطاب متلفز من رئيس الوزراء إدوارد فيليب، الذي قال إن أي شخص سيكون "أصم أو أعمى" بعدم سماع أو رؤية الغضب. في كثير من أنحاء العالم المتقدم تم التعامل مع الأزمة الاقتصادية في عام 2008 من خلال فرض التقشف على الجماهير، وهذا يأتي الآن بنتائج عكسية.

الدنمارك تخطط لعزل المهاجرين في جزيرة صغيرة

تخطط الدنمارك لإيواء الأجانب غير المرغوب بهم في البلاد في جزيرة ليندهولم، وهي جزيرة صغيرة يصعب الوصول إليها وتمتلك الآن المختبرات والإسطبلات والمحرق في مركز للبحث عن الأمراض الحيوانية المعدية. فقد كتب وزير الهجرة إنجر شتوبرغ على فيسبوك: "إنهم غير مرغوب فيهم في الدنمارك، وسوف يشعرون بذلك". وقد تعهدت الحكومة بتعديل قانون الهجرة بما يتفق مع حدود الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وقال خبراء قانونيون إنه من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان مشروع جزيرة ليندهولم سيخرق هذه الحدود مما يشكل احتجازاً غير قانوني. وقالوا إنها تشبه مشروع الحكومة الإيطالية الذي تم إسقاطه في عام 1980 من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وتعزز خطة جزيرة ليندهولم سياسة الحكومة المتمثلة في تحفيز طالبي اللجوء الفاشلين على مغادرة البلاد بجعل حياتهم لا تطاق. يُمنح طالبو اللجوء الذين رُفضت طلباتهم والذين لا يمكن ترحيلهم من أماكن الإقامة، حيث لا يمكنهم إعداد وجبات الطعام والملبس الذي يبلغ حوالي 1.20 دولار في اليوم، والتي يتم منعها إذا فشلوا في التعاون مع السلطات.

قطر تترك أوبك

أعلن وزير الطاقة القطري سعد الكعبي في 3 كانون الأول/ديسمبر أن بلاده ستغادر رسمياً أوبك. ووفقاً للوزير ستحضر قطر اجتماعات منظمة الأوبك المقبلة في فينا وتلتزم بتعهداتها، لكن البلاد ستترك في نهاية المطاف الكتلة للتركيز على استراتيجيتها لتوسيع الغاز الطبيعي المسال. كما بدا أن الكعبي يصدر ضربة مفاجئة في السعودية، مشيراً إلى أن قطاع النفط "تسيطر عليه منظمة يديرها بلد". كانت قطر دائماً فريدة، فبالاتفاقية الدولية للتأهب والاستجابة والتعاون في مجال التلوث النفطي، وهي كتلة من منتجي النفط لأن قطر، كمصدر كبير للغاز الطبيعي، تنتج 600000 برميل يومياً من النفط الخام. علاوة على ذلك أصبحت منظمة أوبك تهيمن عليها السعودية بشكل متزايد.